



مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الجلسة الحادية والعشرون
مداخلة شفوية: البند ٦ - المراجعة الدورية الشاملة للمملكة المغربية
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
١٩ سبتمبر ٢٠١٢
مقدمة من: سارة دورمان

يعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن بالغ قلقه بشأن الانتهاكات الجسيمة التي تواصل دولة المغرب ارتكابها ضد أبناء الصحراء الغربية، وذلك وفقاً لما أشار إليه عدد من الدول أثناء جلسة المراجعة الشفهية الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة للمملكة المغربية بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

تشمل تلك الممارسات عمليات الاعتقال التعسفي، عمليات التعذيب التي تم الإبلاغ عنها، سوء المعاملة والعنف الجسدي أثناء الاحتجاز، غياب الضمانات لإجراء محاكمات عادلة لأبناء الصحراء الغربية، استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، بالإضافة للتدهور المستمر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الصحراء الغربية.

واستكمالاً للسياق، فهناك قلق عميق فيما يتعلق بالتدخل الصارخ من قبل دولة المغرب في ممارسة أبناء الصحراء الغربية لحقوقهم في التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات والتجمع، بما في ذلك حظر الآراء السياسية المعارضة، ومنع تكوين منظمات غير حكومية تتناول الإقليم، التدخل في أنشطة الجمعيات القائمة، وفض المظاهرات السلمية بصورة عنيفة.

في ضوء تلك الانتهاكات، نبدي مخاوفنا بشأن تجاهل التقرير الصادر عن "فريق العمل" للعديد من الإشارات والملاحظات التي أبدتها الدول في جلسة المراجعة الشفهية بشأن الأوضاع في الصحراء الغربية، حيث تم الإبقاء على بعض تلك الإشارات، بينما تم حذف إشارات بمجملها وتجريد البعض الآخر من مغزاه الهام.

ومن ثم، فنحن نناشد الدول أن تشجب الانتهاكات المستمرة في الصحراء الغربية وأن تطالب بأن يكون المجلس على اطلاع كامل بوضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

ونحن نلاحظ التعهد الطوعي من جانب دولة المغرب بتقديم تقريراً مرحلياً في غضون عامين بشأن تنفيذ التوصيات التي قبلتها. ونناشد حكومة المغرب بأن تقبل جميع التوصيات - وأن تنفذها على الفور وبشكل كامل - لاسيما المتعلقة بتحسين وضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وكذا داخل حدودها.

وعلى وجه الخصوص، نحن نلح في الطلب بأن تقبل المغرب التوصية التي تدعو إلى الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالإجراءات، والتي تحم تسجيل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تؤيد حق أبناء الصحراء الغربية في تقرير المصير. بالإضافة إلى قبول التوصية التي تدعو إلى إدخال مكون لحقوق الإنسان يتبع

"بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية"، حيث أن تلك البعثة هي بعثة حفظ السلام الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي ليس لديها ذلك المكون ضمن ولايتها.